

الأمر التنفيذي 2-2022

الأمر التنفيذي 2-2022

إنشاء مركز التحليل المشترك بالولاية والتزامه بحماية البنية التحتية الحيوية والموارد الرئيسية

حيث يظل التبادل الفوري للمعلومات بين الجهات المحلية والمركزية بالولاية والفيدرالية والشركاء من القطاع الخاص أحد أكبر التحديات الجسيمة التي تؤثر على الأمن الوطني،

وحيث تشكل التهديدات الإلكترونية خطراً على سكان إلينوي على المستوى الشخصي والمهني والمالي وتهدد الأمن والاقتصاد في الولاية،

وحيث تعتمد قطاعات البنية التحتية الحيوية والموارد الأساسية اعتماداً كبيراً على تكنولوجيا المعلومات للتحكم في الأنظمة المعقدة كخطوط إمدادات المرافق العامة الرئيسية والرعاية الصحية والاتصالات والنقل والخدمات المالية والأنشطة الصناعية والتعليم والبحث والسلامة العامة،

وحيث إن حماية البنية التحتية الضرورية والموارد الأساسية تتجاوز قدرات أي جهة بمفردها وتتطلب نهجاً استباقياً،

وحيث تقتضي صلاحيات وأدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بالبنية التحتية والموارد الرئيسية شراكة تعاونية بين القطاعين العام والخاص تشجع توحيد الجهود،

وحيث إنه ووفقاً لقانون إصلاح الاستخبارات ومكافحة الإرهاب (Intelligence Reform and Terrorism Prevention Act of 2004) بوجه رئيس الولايات المتحدة والكونجرس بتهيئة البيئة المواتية لمشاركة المعلومات داخل الحكومة الفيدرالية وفيما بين الجهات الفيدرالية والمركزية بالولايات والمحلية والقطاع الخاص لتسهيل تبادل معلومات الأمن الوطني ومعلومات الإرهاب ومعلومات جهات إنفاذ القانون المتعلقة بالإرهاب،

وحيث قدم رئيس الولايات المتحدة 16 في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 للكونجرس عبر مكتب مدير الاستخبارات الوطنية خطة تنفيذية لإنشاء بيئة لمشاركة المعلومات كانت جزءاً من الدعوات لإنشاء شبكة متكاملة لمراكز الدمج في الولايات والمناطق الحضرية الكبرى،

وحيث يجوز لإدارة الشؤون العسكرية التي تشرف عليها هيئة الأمن الوطني ويدعمها مكتب الحرس الوطني أن تعمل كآلية يمكن للجهات المعنية بالولايات أن تقيم معها الشراكات وتسهل معها تنسيق مشاركة المعلومات وتتمكن من التخطيط والاستعداد لحماية البنية التحتية بصورة مشتركة والذين يتم دمج جهودهم في استراتيجية فيدرالية شاملة لعمليات الأمن الوطني،

وحيث إن من أهم سياسات ولاية إلينوي الاستعداد للكوارث ومنعها بقدر الإمكان وذلك يشمل دون أن يقتصر على الكوارث الناجمة عن الأسباب التكنولوجية، وذلك للحفاظ على أرواح وممتلكات شعب الولاية،

وحيث إنه وفي سبيل حماية أمن واقتصاد الولاية، فإنه من الضروري أن تبذل حكومة الولاية الجهود المشتركة بين الجهات المعنية من الحكومة والقطاع الخاص والجيش والجهات البحثية والأكاديمية لتعزيز الأمن الإلكتروني في الولاية،

بناءً عليه، أمرت أنا جيه بي برينتزكر حاكم إلينوي بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب المادة الخامسة من دستور الولاية (Article V of the Constitution of the State of Illinois) بالآتي:

I. إنشاء مركز التحليل المشترك في إلينوي

يتم إنشاء مركز تحليل مشترك يتبع هيئة الشؤون العسكرية في إلينوي. يتم تشكيل مركز التحليل المشترك بإلينوي وإدارته على النحو المنصوص عليه في قانون الولاية والقانون الفيدرالي. بموجب السلطة الممنوحة من الحكومة الفيدرالية في المادة (CFR Subpart A 32)، يتم إقامة مركز التحليل المشترك في منشأة معلوماتية حساسة منفصلة

الوحدات (SCIF) بحيث يسمح للمركز بالتعرف على المعلومات المصنفة كمعلومات تهديد الأمن المتعلقة بولاية إينوي والحصول على أفضل المعلومات المتوفرة للتنبؤ بالتهديدات التي تواجه سكان الولاية ومنعها والتعامل معها.

A. مهام مركز التحليل المشترك في إينوي

تتمثل مهمة مركز التحليل المشترك بإينوي في حماية سكان الولاية وممتلكاتها من خلال توفير شبكة تبادل للمعلومات متعددة التخصصات مهمتها جمع وتحليل ونشر التحليلات والمعلومات الإلكترونية للجهات المعنية العامة والخاصة بشكل فوري وبما يتوافق مع حقوق خصوصية مواطني ولايتنا.

B. إدارة مركز التحليل المشترك في إينوي تحت هيئة الشؤون العسكرية

يشرف القائد العسكري العام بصفته رئيس هيئة الشؤون العسكرية على إدارة مركز التحليل المشترك في إينوي ويساعده في الإشراف على المركز طاقم عمله. يجوز استخدام الأموال المخصصة للأغراض العامة بهيئة الشؤون العسكرية في العمليات التشغيلية لمركز التحليل المشترك في إينوي. يقوم القائد العسكري العام من وقت إلى آخر باستشارة مستشار الأمن الوطني بولاية إينوي ومدير شرطة ولاية إينوي في مسائل المصالح المشتركة المتعلقة بتشغيل وسير عمليات مركز التحليل المشترك. تقدم جميع الجهات الحكومية الخاضعة لسلطة الحاكم المساعدات المعقولة لمركز التحليل المشترك متى طلب منها.

II. بند الاستثناء

لا يفسر أي نص من نصوص هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. لا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي هيئة من هيئات الولاية أو يفسر على أنه إعادة تكليف أو إعادة هيكلة لأي جهة.

III. الأوامر التنفيذية السابقة

يحل هذا الأمر التنفيذي محل أي نص مخالف من أي أمر تنفيذي سابق. يلغى الأمر التنفيذي 49-2020.

IV. بند استقلالية النصوص

إذا صدر قرار ببطالان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي من أي محكمة ذات اختصاص فلا يؤثر هذا البطالان على النفاذ والسريان الكاملين لبقية الأحكام. فأحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام مستقلة.

V. تاريخ النفاذ

يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

جيه بي بريتر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 10 يناير، 2022
مقدم من سكرتير الولاية بتاريخ 10 يناير، 2022